



الوثيقة WSIS03/PC-3/3-A
22 أغسطس 2003
الأصل: بالإنكليزية

[مشروع خطة العمل

(يستند إلى الوثيقة WSIS03/PCIP/DT/5 المنقحة من خلال آلية القمة العالمية للعمل بين الدورتين)

[ملحوظة: الوثيقة بأكملها موضوعة بين قوسين معقوفين]

ألف) مقدمة

1. يمكن ترجمة إعلان المبادئ إلى إجراءات ملموسة من خلال النهوض باستعمال المنتجات والشبكات والخدمات والتطبيقات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل توليد أثر قابل للقياس على التنمية المجتمعية وتحقيق الأهداف الإنمائية.¹
2. والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمنظمات المتعددة الأطراف تضطلع جميعاً بدور في الارتقاء نحو مجتمع معلومات تدعمه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الاتصال التقليدية.
3. وتؤدي الحكومات دوراً أساسياً في وضع وتنفيذ سياسات إلكترونية شاملة ومستدامة تتطلع إلى المستقبل ومكيفة مع المتطلبات الخاصة بمختلف المجتمعات وتعكس التنمية والسمات الهيكلية لاقتصاد البلد ومجتمعها. وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجيات:
 - أ) إنشاء أطر تنظيمية لإحراز النفاذ الشامل والخدمات التي يمكن تحمل تكلفتها وتحسين التشريعات الوطنية واستكشاف الطرق المبتكرة لتصحيح إخفاقات السوق وتشجيع النهج الابتكارية بما فيها المنافسة، وإدخال مجتمع المعلومات إلى جميع قطاعات الاقتصاد والمجتمع وخاصة من يعيشون في فقر.
 - ب) تجديد نماذج عمل القطاع العام والعمل بنشاط على تشكيل عملية التحول نحو مجتمع المعلومات.
 - ج) إعداد جيل المستقبل لمجتمع المعلومات وإنشاء بيئة للتعلم المستمر.
 - د) كفاءة المشاركة الفعالة من جانب جميع أصحاب المصلحة في الاستراتيجيات الإلكترونية بعد صياغتها.
 - هـ) تحول الحكومات إلى مستعمل نموذجي للتكنولوجيات الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين نوعية الخدمات الحكومية وتوصيلها.
- و يجب على الحكومات والسلطات المحلية في كل بلد أن تعطي الأولوية لمبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلية وتشجيعها لخدمة المجتمعات المحلية والوطنية والإقليمية.
4. والتزام القطاع الخاص عامل حاسم لتحقيق تنمية مستدامة في البنية التحتية والمحتوى والتطبيقات. وينبغي أن يؤدي القطاع الخاص دوراً هاماً في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها.
 - أ) القطاع الخاص ليس مجرد لاعب في السوق ولكنه يؤدي أيضاً دوراً في السياق السياسي والاجتماعي الأوسع وذلك مثلاً بمساعدة البلدان على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتغلب على الفجوة الرقمية.

¹ النصوص التي اقترحها المراقبون أصلاً ترد في هذا المشروع بحروف مائلة.

- (ب) يمكن إشراك القطاع الخاص في شراكات عملية من أجل تطبيقات مبتكرة تتصل على سبيل المثال بمبادرات الحكومة الإلكترونية.
- (ج) يظل القطاع الخاص يتحمل المسؤولية والتبعة عن تحقق الإنصاف والانفتاح والشفافية في الممارسات.
5. والتزام المجتمع المدني عامل حاسم في إنشاء مجتمع معلومات منصف يستند إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وإلى المساواة بين الجنسين. وينبغي للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، العمل عن كثب مع المجتمعات المحلية لتعزيز المبادرات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي أن تشارك منظماتها مشاركة كاملة في صياغة وتنفيذ استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية المستدامة:
- (أ) مشاركة المجتمع المدني عامل حيوي في اعتناق مجتمع المعلومات وقبوله اجتماعياً.
- (ب) يؤدي المجتمع المدني دوراً رئيسياً في إنشاء وتطوير المحتوى في مجتمع المعلومات.
- (ج) يمكن أن يساعد المجتمع المدني في تعزيز ضلع القيمة في مثلث التنظيم والسوق والقيمة وإتاحة منظور انتقادي.
6. الاعتراف بأن وسائل الإعلام - في أشكالها المختلفة وبتنوع مالكيها - تمثل مطلباً جوهرياً من أجل حرية التعبير وضماناً لتعدد مصادر المعلومات:
- (أ) توفر الوسائط وسيلة هامة لنشر المعلومات العامة وتغذية التنمية الاجتماعية والترابط الاجتماعي.
- (ب) تؤدي إذاعات الخدمة العامة والوسائط المجتمعية أدواراً محددة وحاسمة في كفالة مشاركة الجميع في مجتمع المعلومات.
7. تؤدي المنظمات متعددة الأطراف دوراً رئيسياً في توفير الإرشاد وتسهيل الحوار بين النظراء وتبادل الخبرات والتعريف بالممارسات الحسنة وتقديم المساعدة التقنية في تصميم الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية والإقليمية وفي قياس أثرها.
- (أ) ينبغي أن تساعد المنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها المؤسسات المالية والإنمائية، البلدان النامية على إدماج استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملياتها الإنمائية وإتاحة الموارد اللازمة لها.
- (ب) وينبغي لها أن تقيم التقدم المحرز نحو مجتمع المعلومات وتقديم تقارير منتظمة عنه.
- (ج) وينبغي لها أيضاً أن تكفل عدم التمييز - سواء كان ذلك على أساس الجنس أو العنصر أو السن أو اللغة أو العرق أو الثقافة أو الدين أو الإعاقة - بين جميع الأفراد في برامجها ومشاريعها وارتباطاتها التعاقدية بهدف خلق فرص منصفة لنمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية.
- (د) ينبغي لجميع المنظمات أن تقدم مساهمتها كل في ميدان تخصصها وخبرتها.

باء) المقاصد والغايات والأهداف

8. يتطلب إحراز مقاصد القمة العالمية لمجتمع المعلومات وغاياتها تنفيذاً مرحلياً. ويتم الوصول إلى المرحلة الأولى عندما تتمتع كل الأماكن في العالم بالحد الأدنى من البنية التحتية التكنولوجية. وتستكمل المرحلة الثانية مع وجود المحتوى والبنية التحتية اللازمين للتعامل مع مختلف الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة. أما المرحلة الثالثة فيتم الوفاء بها مع تمتع جميع المجتمعات بالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة منها.²
9. وعلى صعيد عالمي يمكن استعمال الأهداف الإرشادية التالية كعلامات قياس للإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحسين النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها. ويمكن أيضاً استعمالها لصياغة أهداف أكثر تحديداً في الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية:
- (أ) مد التوصيل إلى جميع القرى بحلول عام 2010 مع إقامة نقطة نفاذ مجتمعية بحلول عام 2015.
- (ب) إدخال 90 في المائة من سكان العالم داخل نطاق التغطية اللاسلكية بحلول عام 2010 وإدخال 100 في المائة في نطاق هذه التغطية بحلول 2015.
- (ج) مد التوصيل إلى جميع الجامعات بحلول عام 2005 وإلى جميع المدارس الثانوية بحلول عام 2010 وإلى جميع المدارس الابتدائية بحلول 2015.
- (د) مد التوصيل إلى جميع مراكز البحث العلمي بحلول عام 2005.

² أُقترح هذا النص أثناء اجتماع مكتب القمة العالمية في 22 أغسطس 2003.

- هـ (مد التوصيل إلى جميع المكتبات العامة بحلول عام 2006 وإلى جميع المراكز الثقافية والمتاحف والأرشيفات بحلول عام 2010.
- و (مد التوصيل إلى جميع المستشفيات بحلول عام 2005 وإلى المراكز الصحية بحلول 2010.
- ز (حصول جميع الإدارات الحكومية المركزية على موقع في شبكة الويب وعنوان بريد إلكتروني بحلول عام 2005 وحصول جميع إدارات الحكم المحلي عليهما بحلول 2010.
- ح (تنقيح جميع المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية لمواجهة تحديات مجتمع المعلومات بحلول عام 2006.
- ط (نفاذ جميع سكان العالم إلى خدمات إذاعية محلية بحلول عام 2010 وإلى خدمات تليفزيونية محلية بحلول 2015.
- ي (إقامة الظروف التقنية اللازمة بحلول عام 2010 لكي تسمح بوجود كل لغات العالم واستعمالها في شبكة الإنترنت.
- ك (بناء الوعي باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين جميع شرائح المجتمع بحلول 2020.
10. يجب أن يخدم مجتمع المعلومات مصالح جميع أمم العالم وجميع شعوبه بطريقة تضمن تنميتها تنمية منصفة ومتوازنة ومنسجمة. وسيطلب ذلك إجراءات محددة لمساعدة أكثر المجتمعات والبلدان ضعفاً:

الإجراءات	المستوى
أ (إنشاء صندوق دولي لتمويل بدء مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودراستها وتنفيذها في المناطق الريفية، وخاصة في أقل البلدان نمواً، في غضون ثلاث سنوات (2006).	الدولي
ب (إنشاء نقاط نفاذ متعددة الأغراض خاصة في أقل البلدان نمواً لتوفير مجموعة واسعة من الخدمات/التطبيقات الإلكترونية في المناطق الريفية.	الإقليمي والدولي
ج (تعيين ما تعرضه المؤسسات المالية الدولية من ترتيبات للتعاون تتيح لأقل البلدان نمواً فرصة إنشاء البنية التحتية التي تحتاجها لتمكين من كفاءة النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	الدولي
د (النظر في التدابير الملائمة لمساعدة أقل البلدان نمواً التي تواجه ارتفاع تكاليف التوصيل بما في ذلك تسهيل تجميع حركة الاتصالات.	الدولي
هـ (إنشاء مراكز للتدريب عن بعد في أقل البلدان نمواً في غضون ثلاث سنوات.	الإقليمي والدولي

جيم) خطوط العمل

1. البنية التحتية للمعلومات والاتصالات

11. يتيح التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع المجتمعات والمجموعات الاجتماعية فرصاً فريدة لتعزيز النفاذ إلى مجتمع المعلومات والمشاركة فيه. والبنية التحتية عامل محوري للوصول إلى هدف الشمول الرقمي الذي يمكن من تحقيق نفاذ الجميع إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفاذاً شاملاً ومستداماً في كل مكان وبتكلفة محتملة. وسيطلب ذلك الاستفادة من التكنولوجيات القائمة والجديدة وسيكون ضرورياً القيام بما يلي:

الإجراءات	المستوى
أ (دراسة الحلول ذات الصلة لتشجيع تنمية بنية تحتية للمعلومات والاتصال تكون مكيفة مع البيئة وذات فائدة للمجتمعات المحلية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المناطق النائية والريفية والمناطق الحضرية المهمشة.	الوطني والإقليمي والدولي
ب (إنتاج قائمة سنوية لجرد أفضل التكنولوجيات للنفاذ إلى المناطق النائية والريفية للوصول إلى التكاليف المتلى للنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	الإقليمي والدولي
ج (تحسين توصيلية المؤسسات المفتوحة للجمهور، مثل المدارس والجامعات والمكتبات ومكاتب البريد والمراكز المجتمعية والمتاحف إلخ.	الوطني
د (الاضطلاع بجهود دولية للبحث والتطوير بهدف إتاحة قدر كاف من معدات النفاذ المجتمعية إلى الإنترنت بتكلفة تقل عن 100 دولار أمريكي بحلول عام 2010 وتقل عن 50 دولاراً أمريكياً بحلول عام 2015.	الوطني والإقليمي والدولي
هـ (تسخير الطاقة الساتلية غير المستعملة لتحسين التوصيلية بتكلفة منخفضة في البلدان النامية.	الإقليمي والدولي
و (تطوير وتعزيز البنية التحتية للشبكات عريضة النطاق على الصعيدين الإقليمي والدولي للمساعدة في إتاحة طاقة تناظر احتياجات البلدان ومواطنيها ومن أجل توصيل الخدمات الجديدة.	الوطني والإقليمي والدولي
ز (إعادة تنشيط مشروع تحديث وتوسيع شبكة الاتصالات لعموم إفريقيا القائمة (PANAFTEL) وإزالة كافة العقبات التي تعترض تنفيذ مشروع المنظمة الإفريقية الإقليمية للاتصالات الساتلية (RASCOM).	الإقليمي
ح (تقديم المساعدة التقنية الملائمة لجميع البلدان المهتمة من أجل إعداد خطط تطوير الشبكات لاستعمال النطاق العريض والإنترنت وبروتوكول الإنترنت.	الوطني والإقليمي والدولي
ط (وضع خطط للانتقال إلى التلفزيون الرقمي في جميع البلدان بحلول عام 2010.	الوطني

ك () تعبئة الالتزام المالي والعلمي والتزام قطاع الأعمال وتجمعات المواطنين بتطوير مصادر بديلة متجددة للطاقة ومكيفة مع البيئة لأغراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	الوطني والإقليمي والدولي
---	--------------------------

12. ينبغي أن تعمل سياسات النفاذ الشامل على إقامة أفضل مستوى ممكن من التوصيلية بتكلفة محتملة ومعقولة للجميع. ويتعين تعريف وتنفيذ سياسات حكومية إيجابية لكفالة النفاذ الشامل بطريقة شفافة وبالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. ويمكن أن تأخذ هذه السياسات شكل آليات تستند إلى صناديق وطنية لتمويل النفاذ الشامل ويتم تمويلها وفقاً لمبدأ التضامن، أي على أساس جباية رسوم أو ضرائب. ويمكن استعمال هذه الصناديق لتنمية المناطق المعزولة أو المحرومة في الحالات التي يبدو فيها أن التزام النفاذ الشامل لن يحقق ربحاً. ولا ينبغي أن تنتهك أي سياسة من هذا القبيل مبدأ منح الترخيصات لشركات التشغيل الخاصة والمنافسة الحرة وعدم التمييز. ويمكن أن تشمل الإجراءات التي يتعين اتخاذها ما يلي:

الإجراءات	المستوى
أ () تصميم سياسات واستراتيجيات ملائمة للنفاذ الشامل في غضون سنتين (2005) لصالح جميع البلدان المهتمة.	الوطني والدولي
ب () الاضطلاع ببرامج عالمي يهدف إلى توفير التوصيلية المستدامة لكل قرية ومجتمع محلي، وخاصة للسكان المستعدين في البلدان النامية، مع التركيز بصفة خاصة على أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة. ويجري هذا البرنامج تحت إشراف السلطات الوطنية المختصة وبالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني مع استعمال أنسب التكنولوجيات التي يمكن تحمل تكلفتها.	الدولي
ج () إدراج سياسات النفاذ الشامل في الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية وتحسين التكيف مع الاحتياجات والظروف المحلية وتحسين الدعم لعملية تخطيط واستحداث المشاريع وتحسين الربط الشبكي بين المشاريع وزيادة تقاسم الخبرات.	الوطني
د () تنقيح مفهوم النفاذ الشامل لكي تتضح فيه التطورات والفرص التي تتيحها التكنولوجيا الجديدة وتطور السوق وتغير طلبات المستعمل.	الوطني والإقليمي والدولي
هـ () الشروع من خلال الاتحاد الدولي للاتصالات في دراسات تقنية وتنظيمية وتشغيلية بغية النهوض بتقديم الخدمات الساتلية عالية السرعة للمناطق الفقيرة في الخدمات.	الدولي

13. ينبغي رصد التقارب التكنولوجي بغية تكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إنشاء أشكال بديلة من النفاذ تساعد على تضييق الفجوة الرقمية.

الإجراءات	المستوى
أ () مواصلة الأبحاث وإقامة المشاريع على الصعيدين المحلي والإقليمي بشأن الطرق البديلة لتنظيم إقامة وتنظيم وتشغيل أنظمة الاتصالات (أي التقارب وشبكات النفاذ المحايدة تجاه المشغلين).	الوطني والإقليمي
ب () تحقيق التوصيلية المثلى بين شبكات المعلومات الكبرى من خلال إنشاء محاور حركة إقليمية لتخفيض تكاليف التوصيل البيني وتوسيع النفاذ إلى الشبكات.	الإقليمي
ج () وضع منهجيات لزيادة الإنصاف في تقاسم تكاليف العبور والتوصيل البيني للإنترنت، بما يسهم في تخفيض سعر التوصيل على المستعملين النهائيين في البلدان النامية ويسهل نشر النفاذ الشامل.	الإقليمي والدولي
د () إنشاء شبكات أساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقاط تبادل الإنترنت على الصعيدين الوطني والإقليمي.	الوطني والإقليمي
هـ () تعزيز وإنشاء نقاط تبادل الإنترنت داخل البلدان الإفريقية وفيما بينها.	الإقليمي
و () وضع خطوط توجيهية لعقود حركة الإنترنت والقيام عند الضرورة بالتفاوض على العقود القائمة وفقاً للأحكام القانونية لكل بلد لتحقيق نفاذ أكثر إنصافاً أمام جميع البلدان.	الوطني والإقليمي
ز () تشجيع الاشتراك في استعمال الوسائط التقليدية والتكنولوجيات الجديدة.	الوطني والإقليمي والدولي

14. من المتوخى اتخاذ الإجراءات التالية للتغلب على العقبات التي تنشأ في كثير من الأحيان عن التكنولوجيات الجديدة ولكفالة شمول المجموعات الضعيفة في مجتمع المعلومات:

الإجراءات	المستوى
أ () تصميم معدات للمعلومات والاتصالات ليتمكن الجميع، بما فيهم كبار السن والمعوقون، من النفاذ إليها بسهولة.	الوطني والإقليمي والدولي
ب () معالجة الاحتياجات الخاصة للمعوقين وكبار السن والشعوب الأصلية والمهاجرين من خلال تشجيع تطوير ما يناسب احتياجاتهم من التكنولوجيات والتطبيقات والمحتوى.	الوطني والإقليمي والدولي

الوطني	ج (القيام بحلول 2005 بتعيين مندوب رفيع المستوى في الهيئات الوطنية لإدارة تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليكون مكلماً بالاتصال المنتظم بمنظمات المعوقين وخاصة منظمات الصم والعمي للتأكد من الاعتراف بالمتطلبات الخاصة للمعوقين وتنفيذها في القوانين والتنظيمات الوطنية.
الوطني	د (إنشاء أنظمة ترحيل هاتفي في كل البلدان لتشغيلها في أنظمة الاتصالات النضوية في موعد لا يتجاوز عام 2005 ولتشغيلها في أنظمة الاتصالات الفيديوية في موعد لا يتجاوز عام 2010. وينبغي اعتبار خدمة الترحيل الهاتفي جزءاً من الخدمة الشاملة يتيح الاتصالات الحية على مدار الساعة بين الذين يتمتعون بحاسة السمع وبين الصم/ضعاف السمع/الذين يعانون من مشاكل في النطق.
الوطني	هـ (ينبغي أن تأخذ محطات التلفزيون في الاعتبار احتياجات الصم وضعاف السمع من المعلومات بحيث يتم تفسير نسبة ملائمة من برامجها بنصوص مكتوبة أو بلغة الإشارة.
الوطني والإقليمي والدولي	و (تطوير تكنولوجيا منخفضة التكلفة وسطوح بنية حاسوبية غير نصية تستعمل برمجيات الأيقونات التصويرية وتستعمل التعرف على الصوت (التطبيقات الإلكترونية الصوتية والحسية) لتسهيل النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمام جزء كبير من سكان البلدان النامية.

2. النفاذ إلى المعلومات والمعارف

15. من صميم الثورة الرقمية قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تمكين الأشخاص من النفاذ إلى المعلومات والمعارف نفاذاً يكاد يكون فورياً في أي مكان في العالم ومساعدتهم على الوفاء بتطلعاتهم إلى حياة أفضل. وينبغي أن يستفيد الأفراد وأن تستفيد المنظمات والمجتمعات من النفاذ دون عائق إلى المعارف والمعلومات. وينبغي أن تكون المعلومات المتوفرة في الميدان العام من نوعية جيدة وأن يسهل النفاذ إليها أمام الجميع بدون تمييز. وسيكون من الضروري القيام بما يلي:

المستوى	الإجراءات
الوطني والإقليمي والدولي	أ (صياغة خطوط توجيهية للسياسة العامة من أجل تطوير وتعزيز معلومات الميدان العام بوصفها أداة دولية هامة لتشجيع نفاذ الجمهور إلى المعلومات.
الوطني والإقليمي والدولي	ب (تعزيز سهولة النفاذ إلى المعلومات العامة من خلال تنسيق سياسات المشتريات.
الوطني	ج (ينبغي أن تتيح الحكومات حرية النفاذ عن طريق الإنترنت إلى المعلومات ذات الطابع العام. وينبغي أن تضع تشريعات بشأن النفاذ إلى المعلومات وحماية البيانات العامة وخاصة في مجال التكنولوجيا الجديدة وأن تنشرها في صفحة المدخل لموقعها في شبكة الويب.
الوطني	د (ينبغي أن تعتمد الحكومات قوانين حرية المعلومات الإلكترونية وأن تنشر كل المعلومات العامة في شبكة الويب وأن تضع التشريعات وتدابير التنفيذ الملائمة لكفالة نفاذ المواطنين على قدم المساواة إلى المعلومات العامة مع إيلاء الاعتبار الواجب لحماية الخصوصية.
الدولي	هـ (وضع برنامج بتمويل من الأمم المتحدة (أو وكالاتها) لإنشاء بوابة عالمية إلى الصحف والكتب المفتوحة النفاذ وإنشاء أرشيف مفتوح للمعلومات العلمية.

16. ينبغي أن يدعم كل أصحاب المصلحة الشبكة المتنوعة من المكتبات والأرشيفات القائمة ودعم البلدان التي تخطط لتطوير شبكات مكتباتها وأرشيفاتها الخاصة. وتنظيم المعلومات والسجلات شرط ضروري للحكم السليم. وبفضل قدر متواضع من الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة والتدريب وفي توفير المحتوى قبل كل شيء يمكن إطلاق الثورة المعلوماتية في كثير من المناطق من خلال توسيع النفاذ وتنمية المهارات:

المستوى	الإجراءات
الوطني	أ (ينبغي أن تنشئ الحكومات نقاط نفاذ عمومية مجتمعية متعددة الأغراض تتيح النفاذ مجاناً أو بتكلفة معقولة أمام مواطنيها إلى الإنترنت وتتمتع بطاقة كافية لتقديم المساعدة إلى المستعملين في المكتبات أو المؤسسات التعليمية أو الإدارات العامة أو الأماكن العمومية الأخرى.
الوطني	ب (يجب أن تكفل الحكومات التنظيم الصحيح لوثائقها وتصنيفها تصنيفاً ملائماً وكفالة تمويل أرشفتها من أجل ضمان الشفافية والنفاذ إلى المعلومات والسجلات العمومية في الأجل الطويل.
الوطني	ج (ينبغي دعم إنشاء وتطوير خدمة المكتبات العمومية وتكييفها للعصر الرقمي.
الوطني	د (ينبغي أن تقدم الحكومات التدريب الملائم لمستعملي الأرشيفات والعاملين فيها حالياً وفي المستقبل وتعزيز سياسات تؤدي إلى زيادة وعي الجمهور بالأرشيفات والسجلات.

17. ينبغي تشجيع تطوير ونشر البرمجيات مفتوحة المصدر ومتعددة المنصات ومفتوحة المنصات لإعطاء جميع المواطنين حرية الاختيار بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسهيل نفاذهم إليها بتكلفة يتحملونها:

المستوى	الإجراءات
الوطني والإقليمي والدولي	أ (تكوين الوعي بالبرمجيات مفتوحة المصدر/المجانية، وخاصة في البلدان النامية.
الدولي	ب (ينبغي القيام تحت رعاية الأمم المتحدة بإطلاق وتنسيق مبادرة باسم "مبرمجون بدون حدود" تركز على البرمجيات مفتوحة المصدر/المجانية وانطباقها على الاحتياجات الإنمائية.
الإقليمي والدولي	ج (تكثيف جهود التوحيد في مجال المصطلحات والموارد اللغوية الأخرى.
الوطني والإقليمي والدولي	د (تعزيز شبكة تعاونية للمجتمع المدني في مجال الأدوات التكنولوجية للبرمجيات مفتوحة المصدر/المجانية.
الوطني والدولي	هـ (إنشاء آليات الملكية الفكرية لحماية وتشجيع استعمال التكنولوجيات والعمليات الإنمائية مفتوحة المصدر. وتوفير آليات الملكية الفكرية بالإضافة إلى ذلك آليات تكفل وضع المصالح العامة في الحسبان عندما تنطوي العمليات المعلوماتية المجتمعية على مشاركة القطاع الخاص.
الوطني والدولي	و (تمويل تنمية التكنولوجيات مفتوحة المصدر والبرمجيات المفتوحة التي تسهل نفاذ المرأة.
الوطني	ز (ينبغي أن تشجع الحكومات الأبحاث عن مزايا وعيوب البرمجيات مفتوحة المصدر وخاصة بشأن استعمالها من جانب الوكالات الحكومية. وينبغي أن تتاح نتائج هذه الأبحاث بحلول عام 2005.

3. دور الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمنظمات الدولية العامة الأخرى في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

18. من الأمور الحيوية في تطوير مجتمع المعلومات (النظر القسم دال) إشراك جميع أصحاب المصلحة إشراكاً كاملاً وفعالاً وتعبئة الموارد. وتقوم الحاجة إلى زيادة التعاون والشراكة بين جميع أصحاب المصلحة من أجل تحقيق الفعالية في تصميم وتنفيذ المبادرات المتصلة بمجتمع المعلومات. ولذلك ينبغي اتخاذ إجراءات للأغراض التالية:

المستوى	الإجراءات
الدولي	أ (تكليف المنظمات الدولية بإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التيار العام لبرامج عملها ومساعدة البلدان النامية على إعداد خطط عمل لدعم الوفاء بالأهداف الموضحة في إعلان المبادئ وفي خطة العمل هذه.
الدولي	ب (وينبغي بحلول عام 2005 أن تطور المنظمات متعددة الأطراف ذات الصلة استراتيجياتها الخاصة لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة وكأداة فعالة للمساعدة على إنجاز الأهداف المذكورة في إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة.
الدولي	ج (القيام تحت رعاية الأمم المتحدة بإنشاء آلية لتنسيق التدابير والأنشطة التي تقوم بها الهيئات الدولية لتسهيل تعزيز وتطوير مجتمع المعلومات.
الوطني	د (القيام بحلول عام 2005 بإنشاء هيكل لإجراء الحوار بين مختلف أصحاب المصلحة يشمل جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة وليكون مسؤولاً عن تصميم استراتيجيات إلكترونية للوصول إلى مجتمع المعلومات وللإشراف على تنفيذها.
الوطني	هـ (ينبغي صياغة استراتيجيات إلكترونية وطنية، تشمل ما يلزم من بناء الطاقات البشرية، لجميع البلدان في غضون ثلاث سنوات لاعتماد مجتمع المعلومات اعتماداً كاملاً مع مراعاة الاختلافات بين البلدان (2006).
الوطني	و (تعيين آلية تعمل على تشجيع ومراقبة الشراكات بين أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات.
الوطني	ز (ستمثل الأشكال الجديدة والمتكررة من الشراكات على جميع المستويات بين جميع أصحاب المصلحة، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، عنصراً رئيسياً في نجاح تنفيذ خطة العمل. وينبغي أن ينشئ كل بلد شراكة واحدة ناجحة على الأقل بحلول عام 2005 كنموذج للأعمال المقبلة.
الوطني	ح (تشجيع سلسلة من التدابير المتصلة تشمل بين ما تشمل: مخططات المراكز الحاضنة واستثمارات رأس المال المخاطر به (محلياً ودولياً) والصناديق الاستثمارية الحكومية (عما في ذلك التمويل بمبالغ صغيرة للمشاركة الصغيرة والمتوسطة واستراتيجيات تشجيع الاستثمار وأنشطة دعم تصدير البرمجيات (المشورة التجارية) ودعم شبكات البحث والتطوير ومجموعات البرمجيات.

4. بناء الطاقات

19. تقوم الحاجة إلى نهج طموح وخلاق في مجال بناء الطاقات البشرية مع الاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم. وفي كامل نطاق الأنشطة التعليمية يمكن أن يسهم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة الكفاءة وتحسين النوعية في الخدمات التعليمية.

المستوى	الإجراءات
الوطني	أ (كفاءة إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إدماجاً كاملاً في التعليم على كل المستويات، بما في ذلك صياغة المناهج الدراسية وتدريب المدرسين وإدارة وتنظيم المؤسسات التعليمية. وينبغي بالتحديد تنقيح المناهج الدراسية في المرحلتين الابتدائية والثانوية لكي تشمل التدريب المناسب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولتكفل محور الأمية الإلكترونية لكل التلاميذ في هاتين المرحلتين وإعدادهم لمواجهة تحديات مجتمع المعلومات. وينبغي توفير التدريب الكافي للمدرسين وتزويد المدارس بالموارد الكافية لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامجها التعليمية.
الإقليمي والدولي	ب (تصميم وتنفيذ أنشطة التعاون الإقليمية والدولية (مثل اجتماعات لتصميم السياسة العامة والحلقات التدريبية وإنشاء شبكات تعاونية والعروض التوضيحية وتبادل أفضل الممارسات) لتعزيز طاقات القادة والموظفين التشغيليين في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطبيقاً فعالاً في كامل نطاق الأنشطة التعليمية. وينبغي أن يشمل ذلك توصيل التعليم خارج الهيكل التعليمي مثل أماكن العمل وفي البيوت. وينبغي استخدام مشاريع رائدة لتوضيح أنظمة توصيل التعليم البديلة التي تستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة لتحقيق أهداف التعليم للجميع.
الوطني والإقليمي	ج (صياغة حلول محتملة التكلفة من ناحية العتاد والبرمجيات لنفي باحتياجات جميع المراحل التعليمية وتناسب الظروف المحلية مع تشجيع الجمع بين مختلف الوسائط التقليدية كانت أم جديدة.
الوطني	د (تصميم برامج خاصة تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة معرفة الفتيات والنساء بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإزالة الحواجز التي تعترض أحد الجنسين (بما في ذلك عدم المساواة في النفاذ إلى التعليم). وينبغي وضع برامج إثارة الوعي لزيادة إدراك صانعي القرارات والسياسات بهذه القضية وتنظيم دورات تدريبية للمدرسين من أجل التنفيذ. وينبغي أن تستهدف برامج التدخل الأولية في العلوم والتكنولوجيا الفتيات لزيادة عدد النساء في مجالات العمل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
الوطني والإقليمي والدولي	هـ (تطوير التدريب عن بعد من خلال برامج التعاون دون الإقليمية والإقليمية والعالمية، على أن يشمل ذلك تجميع الموارد المتاحة.
الوطني	و (البدء في مشاريع رائدة لتصميم أشكال جديدة من الربط الشبكي على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة شبكات التعليم والبحث التي تربط البلدان المتقدمة والنامية والشبكات بين المدرسين ومعاهد المدرسين.

20. ينبغي دعم مستويات الإلمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومهاراتها لكفالة الاستعمال الأقصى لمجتمع المعلومات.

المستوى	الإجراءات
الوطني	أ (تصميم وتنفيذ برامج لزيادة وعي القادة وتدريبهم وصياغة خطوط توجيهية لوضع استراتيجيات إلكترونية على الصعيد الوطني.
الوطني	ب (تصميم برامج تدريبية محددة على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنقيح المناهج الدراسية للعاملين في مجال المحتوى مثل أمناء الأرشيف والمكتبات والعلماء والمدرسين والصحافيين وغيرهم من العاملين في مجال الوسائط.
الوطني	ج (تصميم وتقديم دورات محور الأمية الإلكترونية لتمكين المجتمعات المحلية من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكفالة إنتاج محتوى مفيد وصالح اجتماعياً لفائدة الجميع.
الوطني والإقليمي والدولي	د (تعزيز دورات محور الأمية الإلكترونية لموظفي الخدمة المدنية.
الوطني	هـ (إنشاء مراكز محلية للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتعاون جميع أصحاب المصلحة.
الوطني	و (كفالة فرص التدريب المتساوية في مجال الوسائط والمجالات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنساء والفتيات.
الوطني	ز (كفالة تزويد الشباب بالمعرفة والمهارات لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وللمشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات بما في ذلك اختيار وتفسير المعلومات العلمية.
الوطني والإقليمي والدولي	ح (تنشيط برامج التطوعين (بما في ذلك برنامج متطوعي الأمم المتحدة) لتوفير التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية وعلى الأخص للمجموعات المهمشة أو بشأن تطبيقات محددة.
الوطني	ط (تعزيز التعلم طوال الحياة في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك استثمارات القطاع الخاص في التعليم والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
الدولي	ي (تشجيع تطوير واصفات ومعايير متوافقة دولياً لأغراض برمجيات دورات التعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني والمؤسسات التعلم الإلكتروني.

21. ينبغي تحسين التعليم الأساسي والمتقدم وزيادة النفاذ إليه للمساعدة على تكوين كتلة حرجة من المهنيين والخبراء المهرة والمؤهلين تأهيلاً عالياً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع كفالة نفاذ النساء والفتيات على قدم المساواة في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

المستوى	الإجراءات
الوطني	أ) إنشاء كتلة حرجة على الصعيد الوطني من المهنيين والخبراء المؤهلين والمهرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
الوطني	ب) تدريب المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكفالة توفر خدمات شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس فعال وموثوق وتنافسي وآمن.
الوطني والدولي	ج) خلق بيئة كافية (مثل فرص التدريب والاستخدام والعمل عن بعد) لمنع استنزاف الأدمغة من الجنوب إلى الشمال.

5. بناء الثقة والطمأنينة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

22. يمثل أمن الشبكات قضية من القضايا الحرجة في استعمال التكنولوجيات الجديدة بصفة عامة وفي استمرار نمو التجارة الإلكترونية بصفة خاصة. ويمثل الأمن والتصديق والخصوصية وحماية المستهلك مطالب لا غنى عنها من أجل نضج مجتمع المعلومات ولبناء الثقة بين جميع مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا يمكن ضمان أمن المعلومات الفعال بالتكنولوجيا وحدها ولكن أيضاً بالتعليم والتدريب والسياسات والقوانين والتعاون الدولي. وسيكون من الضروري القيام بما يلي:

المستوى	الإجراءات
الوطني والإقليمي والدولي	أ) اتخاذ تدابير لتعزيز الأمن وثقة المستعمل وغير ذلك من جوانب سلامة المعلومات والنظام/الشبكة لتجنب تكرار خطر التعطيل والتدمير لأنظمة الشبكات التي يتزايد اعتمادنا جميعاً عليها.
الوطني والإقليمي والدولي	ب) وضع ضمانات أساسية لأمن الحاسوب ويجب على جميع أصحاب المصلحة اعتناقها لحماية بنيتهم التحتية الحاسوبية (قراصنة الحاسوب والفيروسات في الإنترنت).
الوطني والإقليمي والدولي	ج) دعم العمل في وضع مخططات للأمن توازن بين تدابير الأمن وحق الفرد في الخصوصية وتحترم العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الأمم المتحدة وتستفيد من مبادئ الخطوط التوجيهية والاتفاقيات الموجودة في مختلف المحافل مثل الخطوط التوجيهية لأمن أنظمة وشبكات المعلومات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
الوطني والإقليمي والدولي	د) إقامة آليات خاصة لتشجيع القطاع المصرفي على وضع تطبيقات آمنة وموثوقة لتسهيل الصفقات عن طريق الإنترنت.
الوطني والإقليمي والدولي	هـ) وضع إطار لتنفيذ التوقعات الإلكترونية.

23. ينبغي في الأجل الطويل صياغة "ثقافة عالمية في مجال الأمن السيبراني" مع إيلاء الاحترام الواجب لحقوق الإنسان وحرية التعبير والخصوصية. وسيكون من الضروري القيام بما يلي:

المستوى	الإجراءات
الوطني والإقليمي والدولي	أ) دعوة كل بلد إلى إنشاء نقطة مركزية للتعامل مع حوادث الأمن في الوقت الحقيقي والاستجابة لها وإنشاء شبكة تعاونية مفتوحة بين هذه النقاط المركزية لتقاسم المعلومات والتكنولوجيات بشأن الاستجابة للحوادث.
الوطني	ب) ينبغي الشروع تحت إشراف الأمم المتحدة في دراسة عالمية بشأن أثر سياسات أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الحريات المدنية وحقوق الإنسان. وينبغي أن يشمل التقييم التهديدات التي تواجه الخصوصية وحرية التعبير وحرية عدم التعرض للمراقبة إلخ. وستتاح علامة قياس عامة لتطور هذا الأثر من خلال وجود آلية مخصصة لذلك.

24. تأمين الحماية من الجرائم المدنية والجنائية ("الجريمة السيبرانية") شرط جوهري لبناء الثقة في شبكات المعلومات:

المستوى	الإجراءات
الوطني والإقليمي والدولي	أ) ينبغي أن تعتمد الحكومات، بالتعاون مع القطاع الخاص، سياسة مشتركة محددة ضد التهديد العالمي من الجرائم المرتكبة باستعمال تكنولوجيا المعلومات (الجريمة السيبرانية) وذلك من خلال التشريعات والتعاون الدولي. وترسي اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجريمة السيبرانية معايير متوازنة وتنشئ عملية تعاونية مفتوحة أمام جميع الدول.
الوطني والإقليمي والدولي	ب) ينبغي إقامة آليات للتعاون على الأصدمة الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة دعارة الأطفال والمواد الإباحية على الإنترنت وتعزيز تحالف من القوى يشمل الأطفال وجهات الصناعة وصانعي السياسات والمعلمين والآباء لكفالة إدراك المستعملين للأخطار المحتملة وتزويدهم بالأساليب اللازمة لمكافحة هذه التهديدات.

6. البيئة التمكينية

25. لتعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن مجتمع المعلومات يتعين على الحكومات أن تنشئ بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية حديرة بالثقة وتتصف بالشفافية وعدم التمييز وتكون قادرة على تشجيع الابتكار التكنولوجي والمنافسة، وتتيح الحوافز الملائمة التي تشجع على الاستثمارات اللازمة في تنمية البيئة التحتية وتطوير خدمات جديدة ومحتوى جديد. وتحقيقاً لذلك سيكون من الضروري اتخاذ الإجراءات التالية:

المستوى	الإجراءات
الوطني والإقليمي والدولي	أ (صياغة وتنفيذ استراتيجيات فعالة لتوسيع وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.
الوطني والإقليمي والدولي	ب (دعم وضع سياسات واستراتيجيات وتشريعات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تقديم المساعدة التقنية مع إتاحة أفضل الممارسات الدولية وإنشاء شبكة بين المؤسسات الحكومية.
الدولي	ج (تشجيع جميع البلدان على الانضمام إلى اتفاقات تجارية دولية بشأن خدمات الاتصالات الأساسية.
الوطني والدولي	د (إلغاء الرسوم المفروضة على معدات وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
الوطني والإقليمي والدولي	هـ (النهوض بمبدأ عدم التمييز والفرص المتساوية وتعميمه في التنظيمات الوطنية والإقليمية والدولية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
الوطني والإقليمي والدولي	و (إنشاء آلية فعالة لتسوية المنازعات: ينبغي النظر في آلية بديلة لحل المنازعات لكفالة تسوية المنازعات بسرعة.
الوطني	ز (تشجيع إنشاء بيئة تجارية عامة إيجابية لأصحاب المشاريع والمستثمرين بإزالة العقبات الإدارية وتعديل الأنظمة الضريبية والقانونية وتقليل البيروقراطية ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية إلخ ...
الوطني	ح (تنفيذ السياسات الملائمة لدعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
الوطني والإقليمي والدولي	ط (اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة دعارة الأطفال والعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب على الإنترنت.
الوطني والإقليمي والدولي	ي (تشجيع المشاركة الفعالة من جانب البلدان النامية في المحافل الدولية لاتخاذ القرارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلق الفرص لتبادل الخبرات.
الإقليمي والدولي	ك (إنشاء محافل جديدة وتعزيز المحافل القائمة لتبادل الخبرات على نسق الندوة العالمية للهيئات التنظيمية التي يعقدها الاتحاد الدولي للاتصالات.
الوطني والإقليمي والدولي	ل (تشجيع نشر وتعزيز تكنولوجيا الجيل التالي مثل النسخة السادسة من بروتوكول الإنترنت (IPv6) والإنترنت المتنقلة والاتصالات الساتلية عريضة النطاق.

26. ينبغي أن يسعى أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات إلى تعزيز استحداث واستخدام معايير دولية مفتوحة ومرنة وقابلة للتشغيل البيني للربط بين شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلى إنشاء ونشر المحتويات وخدمات الشبكات لكفالة تمكين الجميع من الاستفادة من أقصى طاقات التكنولوجيا والمحتويات والخدمات المرتبطة بها. ومن الضروري القيام بما يلي:

المستوى	الإجراءات
الوطني والإقليمي والدولي	أ (زيادة الوعي بأهمية المعايير الدولية للتشغيل البيني لأغراض التجارة الإلكترونية العالمية وإمكانية إنشاء إطار من المعايير العالمية المرنة والمفتوحة.
الوطني والإقليمي والدولي	ب (تعزيز مبادئ التشغيل البيني ومعايير البيانات المشتقة لتسهيل التعاون وتسهيل فعالية وكفاءة استعمال البيانات والمعلومات المجموعة.
الوطني	ج (ينبغي تشجيع المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس/اللجنة الكهربائية التقنية الدولية لصياغة معايير تكييف تحليل الأنظمة القائمة وهندسة البرمجيات مثل معيار دورة الحياة ISO/IEC 12207، المصممة خصيصاً للاحتياجات التي ينفرد بها تطوير الحلول المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح المجتمعات.

27. ينبغي إدارة طيف الترددات الراديوية لصالح الجمهور وللصالح العام ووفقاً لمبدأ الشرعية الأساسي مع الاحترام الكامل للقوانين واللوائح الوطنية وكذلك للاتفاقات الدولية ذات الصلة:

المستوى	الإجراءات
الوطني	أ (ينبغي أن تدعم الحكومات تخصيص الترددات بسخاء لمحطات الإذاعة المحلية بأسعار معقولة. وينبغي استعمال مفهوم شبكة الإرسال الذي يأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الاتحادية والتعددية والديمقراطية والثقافية لكل بلد.

28. يثير هتك الخصوصية والمحتوى غير القانوني والضار وحماية صغار السن مخاوف حقيقية لدى المستهلكين. وضمان سرية المعلومات الشخصية عنصر جوهري في بناء مجتمع المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم وضع سياسات ورموز لمعالجة الاتصالات الإلكترونية الطفيلية (الرسائل الاحتمالية "spam"):

المستوى	الإجراءات
الوطني	أ) ينبغي أن تعمل الحكومات بنشاط لتعزيز تعليم المستخدمين ووعيتهم بشأن الخصوصية في الإنترنت ووسائل حماية الخصوصية (مثل تنفيذ سياسة الاختيار (opt-in) وإنشاء لجنة مستقلة وتطوير خدمة بديلة لحل المنازعات في الإنترنت) وسن قوانين شاملة لحماية البيانات الشخصية في القطاعين العام والخاص مع إعطاء الأفراد حقوقاً واضحة للسيطرة على جمع المعلومات الشخصية عنهم واستعمالها والكشف عنها وإعطائهم وسيلة فعالة لممارسة هذه الحقوق.
الدولي	ب) ينبغي أن تعتمد الحكومات اتفاقية دولية بشأن حماية البيانات الشخصية والخصوصية. وينبغي أن يكون الأساس لذلك الصكوك القانونية القائمة استناداً إلى المعاهدة رقم 108 لمجلس أوروبا وتوجيهات الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات.
الإقليمي والدولي	ج) إنشاء مقاصد لتبادل المعلومات وتشجيع التعاون بين المجموعات المعنية بسوء استغلال الأطفال.
الدولي	د) وضع إطار قانوني دولي برعاية اليونيسكو لخطر إنتاج وتوزيع المحتويات الإباحية والمواد الضارة في كل أنحاء الإنترنت.
الوطني	هـ) نشر المعلومات بين الباحثين وتعزيز تبادل المعلومات بين منظمات رعاية الأطفال وحماية الأطفال ومقدمي خدمة الإنترنت وأصحاب مواقع الويب والشرطة والمؤسسات القضائية والعمال في الوسائط الإعلامية والمواطنين والمجموعات المدنية وغيرهم من المجموعات المعنية.
الوطني	و) اتخاذ إجراءات لكفالة حماية المستهلك في صفقات التجارة الإلكترونية وخاصة من خلال مكافحة المراسلات الإلكترونية الطفيلية واكتشاف المحتويات غير القانونية وشفافية الصفقات الإلكترونية وأمن المدفوعات الإلكترونية والعقود الإلكترونية وكفاءة النفاذ إلى الموارد الكفيلة وتعزيز التعاون الدولي وتنسيق التنظيمات المحلية.
الوطني والإقليمي والدولي	ز) فحص الخيارات المتاحة للمساعدة في معالجة مشكلة الرسائل الاحتمالية، مثل اتخاذ نهج شامل لتقييد أنشطة مرسلتي الرسائل الاحتمالية وتقليل الضرر الناجم عن أنشطتهم وفي الوقت نفسه مراعاة الأنشطة المشروعة والمسؤولة في مجال التسويق المباشر. وسيعني ذلك قيام مقدمي خدمات الإنترنت بأداء دورهم في تعليم المستخدمين وفي التعامل مع أصحاب الرسائل الاحتمالية وأنشطتهم. وتحتاج البلدان إلى أن تتعاون للمساعدة في اكتشاف أو ملاحقة أو ردع عمليات الاحتيال التي تستعمل الرسائل الاحتمالية. ويلزم القيام بمزيد من العمل لمواجهة المشكلة وهو ما يتطلب التزاماً وتعاوناً دوليين واسعين وموارد دولية واسعة.
الوطني	ح) ينبغي لقوانين تسهيل التجارة الإلكترونية أن تسمح في جميع الأوقات للمستهلكين برفض استعمال الاتصالات الإلكترونية وأن تحمي المستهلكين من اعتماد شركات الأعمال اعتماداً مفرطاً على هذا الأسلوب في الاتصال.
الوطني	ط) ينبغي للحكومات أن تطور قوانينها وقواعدها الإجرائية المحلية لحماية المستهلك من أجل التعامل مع المشاكل الجديدة الناشئة عن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة في مجال التجارة الإلكترونية بطريقة تتيح للمستهلكين مستوى من الحماية يعادل على الأقل مستوى الحماية التي يتمتعون بها خارج الإنترنت.

29. من الضروري توسيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة في إدارة مجتمع المعلومات. وينبغي أن تكون إدارة الإنترنت متعددة الأطراف وتتسم بالشفافية مع مراعاة احتياجات القطاعين العام والخاص وكذلك احتياجات المجتمع المدني وضرورات التعددية اللغوية. وينبغي أن تكفل منظمة دولية/دولية حكومية إدارة الخدمات الجذرية وأسماء الميادين وتخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت، إدارة متعددة الأطراف وديموقراطية وشفافة.

المستوى	الإجراءات
الدولي	أ) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة ومع احترام سيادة الدول، أن تعمل من أجل تدويل إدارة موارد الإنترنت للتوصل إلى حل يمثل الجميع.
الوطني والإقليمي والدولي	ب) رعاية الحوار الدولي بين جميع الأطراف المهتمة (الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات ذات الصلة) لكفالة إقامة هيكل إدارة ملائم أكثر من غيره. وينبغي أن تستعرض المرحلة الثانية للقيمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس نتيجة هذا الحوار.

30. من الضروري حماية حقوق المبدعين وخاصة من خلال التعاون الدولي، مع كفالة التوازن المنصف في جميع الحالات بين حقوق أصحاب الملكية الفكرية وحقوق مستخدمي المعلومات، مع مراعاة التوافق العالمي بشأن قضايا حقوق الملكية الفكرية في المنظمات متعددة الأطراف.

المستوى	الإجراءات
الوطني والدولي	أ) التأكد من أن أي نظام قانوني بشأن حماية قواعد البيانات سيضمن النفاذ الكامل والمفتوح إلى البيانات الناشئة عن تمويل عام. وينبغي أيضاً صياغة القيود على البيانات المشمولة بحقوق الملكية بطريقة تيسر إتاحتها إلى أقصى قدر للأغراض البحثية والتعليمية الأكاديمية.
الوطني والدولي	ب) تعزيز الحماية من استعمال معارف الشعوب الأصلية استعمالاً غير منصف.

7. تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

31. يمكن أن تدعم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخاصة في مجالات الإدارة العامة والأعمال التجارية والتعليم والصحة والاستخدام والبيئة والزراعة والعلم بما في ذلك استعمالها على شبكات عريضة النطاق. ومن المهم أيضاً كفاءة الاعتراف بالنماذج التقليدية واحترامها بحيث لا يتعرض من لا يستعمل هذه التكنولوجيات للتهميش. وسيساعد نمو الطلب على هذه التطبيقات في خلق بيئة مواتية تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في تطوير سلع وخدمات جديدة. وترد الأمثلة التالية بقصد توضيح إمكانيات ذلك:

32. الحكومة الإلكترونية:

المستوى	الإجراءات
الوطني والإقليمي	أ) ينبغي وضع خطوط توجيهية للسياسة العامة بشأن الحكم الإلكتروني على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية بحلول عام 2005.
الدولي	ب) القيام على الصعيد الدولي بدعم مبادرات تعاون في ميدان الحكومة الإلكترونية لأغراض التنمية من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة - على جميع مستويات الحكومة وخاصة على الصعيد المحلي - وفي المجالات التالية بالتحديد: تنسيق العمليات الدولية الحكومية وتوصيل الخدمات العمومية وتصميم الخدمات المتاحة عن طريق الإنترنت بما في ذلك النفاذ إلى التشريع عن طريق الإنترنت، والمكيفة لاحتياجات المواطنين وشركات الأعمال وتحسين إدارة الموارد والسلع المالية والبشرية والعمومية.
الوطني	ج) ينبغي تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكم السليم وخاصة في إجراءات التصويت المأمونة من مراكز الاقتراع البيعية وشفافية إدارة الأموال العامة ولا مركزية الأنظمة الإدارية وزيادة التعاون بين القطاعين العام والخاص.
الوطني	د) ينبغي أن تتيح الحكومات بناء الطاقات البشرية وخدمات التدريب للمشاريع الصغيرة ومقدمي المحتوى مع التركيز على تنفيذ الخطوط التوجيهية وأفضل الممارسات لحماية المستهلك في مجال الإنترنت.

33. الأعمال التجارية الإلكترونية

المستوى	الإجراءات
الدولي	أ) ينبغي للمنظمات الدولية، يدعمها القطاعان العام والخاص، أن تعزز فوائد التجارة الدولية واستعمال الأعمال التجارية الإلكترونية.
الوطني	ب) ينبغي للحكومات أن تسعى إلى حفز الاستثمارات الخاصة والتطبيقات الجديدة وتطوير المحتوى وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وذلك من خلال اعتناق بيئة تمكينية واستناداً إلى إتاحة النفاذ إلى الإنترنت على نطاق واسع وإلى وجود بيئة تحتية تستعمل النطاق العريض.
الوطني	ج) ينبغي استعمال الأعمال التجارية الإلكترونية والتجارة الإلكترونية للمساهمة في تنمية المشاريع الصغرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تؤدي وظيفة اجتماعية هامة جداً من ناحية توفير فرص العمل خاصة في البلدان النامية.

34. التعلم الإلكتروني (انظر أيضاً جيم 4):

المستوى	الإجراءات
الوطني والدولي	أ) ينبغي أن يسهم التعلم الإلكتروني في تحقيق التعليم الابتدائي الشامل في كل أنحاء العالم عن طريق تحسين توصيل التعليم وتحسين تدريب المدرسين وتوفير شروط أفضل للتعلم طوال الحياة لكي يشمل الأشخاص خارج العملية التعليمية "العادية" ويحسن المهارات المهنية.
الوطني والإقليمي والدولي	ب) الاستفادة من أفضل الممارسات لتشكيل مواد تعليمية من كل أنحاء العالم تتسم بالجودة وبمراعاة الجنسين ويسهل النفاذ إليها لتسهيل امتلاك المعرفة على الصعيد الوطني.

35. الصحة الإلكترونية:

المستوى	الإجراءات
الوطني والإقليمي والدولي	أ) تصميم حلول وخيارات مبتكرة لتقديم الخدمات الصحية في المناطق الفقيرة في الخدمات وتوفير الدعم لمجموعات محددة من خلال الصحة الإلكترونية (مثل كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة والأطفال).
الإقليمي والدولي	ب) تشجيع تطوير الشراكات المؤسسية بمشاركة المنظمات الدولية والحكومية والمتعددة الأطراف وإنشاء شبكة للرعاية الصحية بين مؤسسات الرعاية الصحية في البلدان النامية والمتقدمة وخاصة بإنشاء قواعد بيانات وبوابات تفاعلية.
الوطني	ج) إعداد ونشر معلومات يسهل النفاذ إليها تعزز برامج الوقاية وتنهض بصحة المرأة مثل التعليم والمعلومات في موضوعات مثل مسائل الصحة الجنسية والإنجابية والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وفيرس نقص المناعة البشرية/الأيدز.
الإقليمي والدولي	د) إنشاء شبكة للصحة الإلكترونية تستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل توفير المساعدة الطبية في أعقاب الكوارث الإنسانية وحالات الطوارئ.

الوطنية	هـ (ينبغي أن تضطلع الحكومات بتكثيف تشريعاتها ومعاييرها بغية كفالة قبول الملفات الإلكترونية في ظل القانون. وينبغي أن يكون لكل الأفراد الذين يختارون ذلك سجلاً إلكترونيًا وحيداً يغطي كل حياتهم من مولدهم إلى وفاتهم. وينبغي أن تتابع الحكومات أيضاً العمل لاعتماد معيار تقني عالمي لتبادل البيانات بين أنظمة المعلومات في جميع المؤسسات الصحية العامة والخاصة.
---------	--

36. التوظيف الإلكتروني

المستوى	الإجراءات
الدولي	أ (القيام على المستويات الدولية بوضع أفضل الممارسات وبوضع قوانين عمل جديدة للعاملين وأصحاب العمل الإلكترونيين على أساس مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. وتؤدي منظمة العمل الدولية دوراً أساسياً في هذا الصدد.
الوطني والإقليمي والدولي	ب (تشجيع الطرق الجديدة لتنظيم العمل والأعمال التجارية بهدف زيادة الإنتاجية والنمو والرفاه من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد البشرية.
الوطني والإقليمي والدولي	ج (تشجيع العمل عن بعد لتمكين أفضل العقول في العالم النامي من العيش في وسط مجتمعاتهم ومع العمل في أي مكان وزيادة فرص عمل المرأة.

37. البيئة الإلكترونية

المستوى	الإجراءات
الوطني والإقليمي والدولي	أ (تعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوفاء بالاحتياجات المحددة للجزر الصغيرة في بيئة تهددها الأخطار أو الاحترار العالمي.
الوطني والإقليمي والدولي	ب (إقامة أنظمة تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنبؤ بالكوارث الطبيعية ورصد الأثر البيئي والوقاية من الكوارث من صنع الإنسان.
الوطني	ج (ينبغي أن تستحدث الحكومات والقطاع الخاص مختلف الأدوات التي يمكن أن تساعد في استخلاص الفوائد البيئية القصوى من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعجيل بوضع حلول الاستدامة في كل أنحاء المجتمع. وينبغي أن تكون هذه الأدوات جاهزة للتنفيذ بحلول عام 2005.
الوطني والإقليمي والدولي	د (ينبغي أن تبدأ الحكومات وقطاع الأعمال في إجراءات وأن ينفذ مشاريع وبرامج للتخلص الآمن بيئياً من مخلفات معدات وأجزاء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعادة تدويرها.

38. الزراعة الإلكترونية

المستوى	الإجراءات
الإقليمي والدولي	أ (إنشاء شراكات بين المؤسسات لتبادل المعلومات منهجياً بشأن الزراعة ومصائد الأسماك والغابات والأغذية وفقاً لإجراءات ومعايير متفق عليها من أجل تزويد صانعي السياسات والمستشارين السياسيين والباحثين والجمهور بنفاذ ميسور إلى معارف ومعلومات شاملة وحديثة وتفصيلية.

39. العلم الإلكتروني

المستوى	الإجراءات
الوطني والإقليمي والدولي	أ (تعزيز استعمال تكنولوجيا الاتصال بين النظراء لتقاسم المعارف العلمية الشخصية والحصول على نسخ مسيقة ونسخ مكررة من كتابات المؤلفين العلميين الذين يتنازلون عن حقوقهم في الحصول على مدفوعات مالية.
الوطني والإقليمي والدولي	ب (توفير الدعم طويل الأجل لتحقيق المنهجية والكفاءة في تجميع البيانات الرقمية الجوهرية في جميع البلدان والحفاظ عليها وتقديمها، مثل بيانات السكان والأرصدة الجوية.
الوطني	ج (تشجيع المبادرات الملائمة مفتوحة المصدر لتوفير المعلومات العلمية بتكلفة محتملة وتيسير النفاذ إليها على قدم المساواة في جميع البلدان.

8. الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والمحتوي المحلي وتطوير الوسائط

40. يؤدي التنوع الثقافي واللغوي إلى إثراء تنمية المجتمع من خلال التعبير عن مجموعة واسعة من القيم والأفكار المختلفة. وهذا التنوع شرط أساسي للتنمية المستدامة.

المستوى	الإجراءات
الوطني والدولي	أ (امتثالاً للإعلان العالمي وخطة العمل بشأن التنوع الثقافي الصادرين عن اليونسكو، ينبغي للحكومات القيام بما يلي: '1' وضع سياسات ثقافية بإطار قانوني وكذلك بدعم مالي عند اللزوم من أجل حماية وتشجيع وتعزيز التنوع الثقافي والتراث الثقافي داخل مجتمع المعلومات. ويشمل ذلك حماية التراث الثقافي بوصفه تركة مشتركة وإبقاء النفاذ إليه مفتوحاً بوصفه جانباً حياً من ثقافة اليوم ووضع معايير للحفاظ عليه وتعزيزه واستغلاله مع الاستفادة الكاملة من إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. '2' وضع وتنفيذ سياسات تحفظ وتعزز تنوع التعبير الثقافي ومعارف وتقاليد الشعوب الأصلية من خلال إنشاء محتويات معلوماتية متباينة ورقمنة التراث التعليمي والعلمي والثقافي.
الوطني والإقليمي والدولي	ب (ينبغي أن تشجع الحكومات، من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، برامج التكنولوجيات والبحث والتطوير في مجالات الترجمة والتصوير الأيقوني والخدمات التي تعمل بالصوت وتطوير المعدات والبرمجيات اللازمة، مثل مجموعات الحروف الموحدة والرموز اللغوية والقواميس الإلكترونية والمصطلحات والموسوعات ومحركات البحث متعددة اللغات وأدوات الترجمة الآلية وأسماء الميادين متعددة اللغات وإضافة حالات مرجعية في المحتوى والبرمجيات العامة والتطبيقية. وسيؤدي ذلك إلى ما يلي: '1' وجود واستعمال كل لغات العالم في الإنترنت؛ '2' التزاوج بين جميع الثقافات المختلفة في مجتمعات المعلومات؛ '3' تنمية الهوية الثقافية للبلدان والمجتمعات؛ '4' التعددية اللغوية في الفضاء السبراني وكذلك في جميع الوسائط وأنظمة الاتصالات؛ '5' مراعاة مختلف المجتمعات اللغوية عند صياغة المعايير الدولية؛ '6' معالجة المعلومات باللغات المحلية؛ '7' تمكين الشعوب الأصلية من استخدام أدوات جديدة في مجتمع المعلومات عندما يكون ذلك مرغوباً في إنتاجهم الثقافي وتنميتهم المجتمعية؛ '8' الحفاظ على اللغات غير المكتوبة وغيرها من اللغات المهددة بالانقراض؛ '9' صياغة المعلومات والتطبيقات باللغة وفي السياق الثقافي اللذين يألّفهما المستعمل أكثر من غيرهما بما يعني مزيداً من تشجيع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ '10' صياغة تطبيقات متعددة اللغات لاستعمالها في المشاريع والإدارة.
الوطني والإقليمي	ج (ينبغي تزويد جميع المواطنين بالنفاذ إلى الخدمات الإذاعية والتلفزيونية التي يفني محتواها بحاجتهم إلى محتوى يتصل بثقافتهم ولغتهم ووفقاً لقانون كل بلد.
الوطني	د (ينبغي أن تدعم الحكومات استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصناعات الثقافية في البلدان النامية والتبادل الدولي للسلع والخدمات الثقافية من خلال تنمية صناعات ثقافية تنمو من داخل البلدان واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المعارض وفي ترويج وتسويق الأعمال الثقافية وكذلك مساهمة القطاع الخاص في تعزيز التنوع الثقافي في مجتمع المعلومات.
الإقليمي	هـ (تقلص قدر كبير من الدعم والتأييد لتنفيذ برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأكاديمية الإفريقية للغات.

41. يمثل وجود المحتوى المحلي بمختلف اللغات عنصراً لا غنى عنه في تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي تطوير الوسائط التقليدية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو يساهم في تحقيق هذه الأهداف:

المستوى	الإجراءات
الوطني	أ (العمل من خلال شراكات القطاعين العام والخاص على رعاية إنشاء محتوى إعلامي محلي ووطني متنوع يتاح باللغة الأم للمستعملين مما يساعد على حفظ ونشر الثقافة واللغة المحليتين والوطنيتين والتراث المحلي والوطني وحماية تماسك الأسرة والمجتمع.
الوطني	ب (تغذية الطاقة المحلية على تطوير المعدات والبرمجيات وبرمجيات محو الأمية باللغات المحلية وكذلك المحتوى الذي يهتم مختلف شرائح السكان بما فيها شريحة الأميين وخاصة في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية.
الوطني	ج (ينبغي للسلطات المحلية، عند المستوى الأول من الاتصال بين الإدارات والمواطنين، دعم تنمية المحتوى المحلي والأرشيفات الرقمية والأشكال المتنوعة من الوسائط الرقمية وترجمة وتكييف المحتوى. ويمكن لهذه الأنشطة أيضاً أن تشجع تنمية المجتمعات المحلية.

الوطني	د (صياغة سياسات وقوانين وطنية لكفالة تمكين المكتبات والأرشيفات والمتاحف وغيرها من المؤسسات الثقافية من أداء دورها الكامل كجهات تقدم المحتوى، بما في ذلك المعرفة التقليدية - في مجتمع المعلومات، وبالتحديد بإتاحة النفاذ المستمر إلى المعلومات المحفوظة في سجلات.
الدولي	هـ (إنشاء إطار دولي لحفظ التراث الرقمي، بما في ذلك صياغة الأنظمة لكفالة النفاذ المستمر إلى المعلومات الرقمية المحفوظة في الأرشيفات ومحتوى الوسائط المتعددة، ودعم الأرشيفات والمكتبات بوصفها تمثل ذاكرة البشرية.
الوطني	و (تقديم الاعتراف والدعم إلى الوسائط القائمة في المجتمعات المحلية ودعم المشاريع التي تجمع بين استعمال الوسائط التقليدية والتكنولوجيات الجديدة لتقوم بدورها في تسهيل استعمال اللغات المحلية وتوثيق وحفظ التراث المحلي ولتكون وسيلة متميزة للوصول إلى المجتمعات الريفية والنائية.
الوطني	ز (صياغة أنظمة معلومات تقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باللغات المحلية وفي أنساق وسائط يمكن النفاذ إليها استناداً إلى الأبحاث بشأن الاحتياجات المعلنة إلى المعلومات لدى المرأة، مع توفير المحتوى المفيد للمرأة لزيادة فرصها الاقتصادية ومهاراتها في إدارة المشاريع، بما في ذلك المعلومات عن السياسات والبرامج الاقتصادية والتجارية على الصعيد الوطني.
الوطني	ح (تعزيز البرامج المركزة على مناهج الدراسة التي تراعي الجنسين في التعليم الرسمي وغير الرسمي لجميع أفراد المجتمع وتعزيز إلمام المرأة بالاتصالات والوسائط من أجل بناء طاقة من الفتيات والنساء لتطوير محتوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

8 ألف) الوسائط

42. تؤدي الوسائط دوراً أساسياً في مجتمع المعلومات. ونظراً لأن المبادئ الأساسية التي تنطبق على كلا الوسائط التقليدية والوسائط الجديدة التي تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي مبادئ واحدة لذا ينبغي أن تكفل عملية صياغة السياسات والدعم الملموس توفير هذه الوسائط في بيئة تكفي لهذا الغرض:

المستوى	الإجراءات
الوطني	أ (ينبغي للحكومات أن تواصل أو تضع تشريعات تضمن استقلال وتعددية الوسائط وتحول الوسائط الحكومية (الإذاعة والتلفزيون وغيرها) إلى خدمات عامة تتمتع باستقلال المحررين. وينبغي أن تتخذ الحكومات تدابير قانونية تحد من تركيز وسائط الإعلام من أجل ضمان تنوع مصادر المعلومات وتعددتها.
الوطني والإقليمي والدولي	ب) ينبغي أن تكييف الوسائط المعايير المنطبقة على الوسائط الإذاعية مع الأشكال الأخرى الأحدث من توصيل المحتوى، بما في ذلك فصل المحتوى التحريري عن الإعلانات وحماية صغار السن من المحتوى غير القانوني والضار وحظر بعض أنواع الإعلانات.
الوطني والدولي	ج (ينبغي أن تتخذ الدول تدابير واضحة لكفالة انطباق المعايير الدولية بشأن ظروف العمل وحقوق العمال في تنظيم أنفسهم وتمثيلهم على جميع الوسائط القديمة والجديدة على السواء.
الوطني والإقليمي والدولي	د (ينبغي أن يلتزم أصحاب مهنة الوسائط (أصحاب العمل والعمال) بإنشاء شراكات مع الوسائط القائمة في المناطق أو المجتمعات المحرومة. ويمكن القيام بذلك، على سبيل المثال، من خلال إقامة علاقات التوأمة بين هيئات التحرير وتبادل العاملين وتشجيع تطوير رابطات المواطنين من المستمعين/المشاهدين/مستعملي الإنترنت لإجراء حوار نقدي مع الوسائط التي تعنيهم ودعم التدريب المهني للموظفين في شكل دورات تدريبية وحلقات دراسية على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكييف دورهم في بيئة تتغير مع زيادة المنافسة من مقدمي المعلومات غير المحترفين.
الوطني والإقليمي	هـ (تشجيع الاستثمار في محتوى وتكنولوجيا الوسائط الإقليمية والوسائط القائمة في المجتمعات المحلية.
الوطني والإقليمي والدولي	و (بدء مشاريع محددة تشجع التوازن والتنوع في الموضوعات المعروضة عن المرأة في الوسائط وأنظمة الاتصال الدولية وتعزز زيادة مشاركة المرأة والرجل في أعمال الإنتاج واتخاذ القرارات.
الوطني والإقليمي والدولي	ز (اتخاذ تدابير فعالة - بالقدر الذي لا يتعارض مع حرية التعبير - مناهضة زيادة المشاهد الجنسية واستعمال المواد الإباحية في محتوى الوسائط في سياق سرعة تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتشجيع الوسائط على الامتناع عن عرض المرأة كمخلوق أدنى من الرجل واستغلالها كأداة جنسية أو سلعة جنسية؛ ومناهضة العنف ضد المرأة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائط بما في ذلك الاستعمال الإجرامي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المضايقات الجنسية والاستغلال الجنسي والاتجار بالنساء والفتيات؛ ودعم تطوير واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمورد من موارد تمكين النساء والفتيات، بما فيهن المتأثرات بالعنف، وإساءة المعاملة وغير ذلك من أشكال الاستغلال الجنسي.

9. الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات

43. ينبغي التركيز على صياغة التشريعات والسياسات وتعريف التوجهات الأخلاقية والمعنوية التي تتطلبها تنمية حياة البشر في مجتمع سليم.

المستوى	الإجراءات
الوطني والدولي	أ (إنشاء هيئة استعراض ورصد وإنشاء محكمة مستقلة وتعيين مقرر خاص لكفالة نفاذ الجمهور إلى آخر المعلومات العلمية والأحكام المتخصصة بشأن المسائل الأخلاقية والاجتماعية والسياسية التي تنشأ عند استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتعمل هذه الجهات الجديدة أيضاً لكفالة اعتناق مهن علوم الحاسوب والمعلومات لأدوار عامة إيجابية لتعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأغراض المفيدة اجتماعياً والتشبيط عن استعمالها في أغراض ضارة. كما تكون هذه الجهات مسؤولة عن إجراء أبحاث وتقييمات مستقلة لعمليات التنفيذ.
الوطني والإقليمي والدولي	ب (إقامة آليات للتعاون على الأبعاد الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة دعارة الأطفال والمواد الإباحية في الإنترنت وتعزيز تحالف للقرى يشمل الأطفال وجهات الصناعة وصانعي السياسات والمعلمين والآباء، لكفالة إدراك المستعملين للأخطار الكامنة وتزويدهم بالوسائل اللازمة لمكافحة هذه التهديدات.
الدولي	ج (صياغة خطوط توجيهية دولية بشأن الأبعاد الأخلاقية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك ضرورة ضمان احترام الخصوصية الشخصية وكرامة الإنسان وكذلك الاستعمالات الأخلاقية للمعلومات الصحية والطبية مع إيلاء الاعتبار الواجب لسياق تزايد تكنولوجيا المعلومات ذات الطابع الاقتصادي وأنظمة المراقبة والوعي بالمعلومات.

10. التعاون الدولي والإقليمي

44. أصبح التعاون الدولي الوثيق بين السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة والمنظمات الدولية في كل جوانب مجتمع المعلومات يتصف بأهمية حيوية اليوم أكثر من ذي قبل. ولهذا الغرض ينبغي الاستفادة من الفرص التي تتيحها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية واللجان الإقليمية للأمم المتحدة:

المستوى	الإجراءات
الدولي	أ (ينبغي أن تعمل أسرة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق فيما بينها لكفالة أقصى قدر من التأزر وتأثير الموارد، وخاصة بين مبادرات الأمم المتحدة ومبادرة بوابة التنمية.
الوطني والإقليمي والدولي	ب (ينبغي أن يرفع زعماء الحكومات في البلدان النامية درجة أولوية مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الطلبات المقدمة للحصول على التعاون الدولي والمساعدة الدولية بشأن مشاريع تنمية البنية التحتية من البلدان المتقدمة والمنظمات المالية الدولية.
الدولي	ج (إطلاق "ميثاق رقمي عالمي" ليكون نمطاً جديداً من الشراكة والتفاعل بين الحكومات والأطراف غير الحكومية استناداً إلى تقسيم العمل وتوزيع المسؤوليات المتخصصة وكذلك إلى المصالح المحددة والمشاركة المتفق عليها من أجل العمل سوياً لإحراز أهداف تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (فمثلاً تقوم الحكومات بخلق بيئة تنظيمية مشجعة وحوافر مالية وتقوم جهات الأعمال بتوفير التكنولوجيا وإتاحة التطبيقات البسيطة بينما تضطلع المنظمات غير الحكومية بحملات الوعي والعمل على صعيد المجتمع المحلي، إلخ؛ وهذا النموذج يمكن أن يبدأ من العلاقات المؤسسية القائمة فعلاً في الاتحاد الدولي للاتصالات مع قيام الاتحاد بدور المنسق.

هـ (دال) التمويل والتنفيذ

45. متابعة تنفيذ المقاصد والغايات والأهداف الواردة في خطة العمل يمكن صياغة أساليب واقعية ودولية لرصد الأداء وتحديد علامات القياس (النوعية والكمية) من خلال مؤشرات إحصائية مقارنة وبرامج بحثية:

المستوى	الإجراءات
الدولي	أ (ينبغي إطلاق رقم قياسي مركب لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الفرصة الرقمية) وتطويره تدريجياً. ويمكن نشر هذا الرقم القياسي سنوياً أو كل سنتين في تقرير يسمى تقرير تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن أن يوضح هذا الرقم القياسي ترتيب البلدان في حين يمكن أن يعرض التقرير الأعمال التحليلية بشأن السياسات وتنفيذها، بما في ذلك تحليل البيانات الخاصة بالجنسين. ويمكن أن يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات بتنسيق هذا النشاط مستفيداً من الخبرات القائمة في مختلف المنظمات والجامعات وأفرقة التفكير، إلخ. (يصدر في عام 2004 ثم يصدر بعد ذلك سنوياً أو كل سنتين).
الدولي	ب (ينبغي أن تكون المؤشرات وعلامات القياس الملائمة وسيلة لتوضيح حجم الفجوة الرقمية وأن تبقى هذه الفجوة قيد التقييم المنتظم بغية قياس التقدم المحرز في سد هذه الفجوة ومتابعة التقدم العالمي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ومكافحة الفقر.
الوطني والدولي	ج (ينبغي وضع مؤشرات خاصة بالجنسين من ناحية استعمال كل منهما لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحتياجاته منها. وينبغي تعيين مؤشرات أداء قابلة للقياس من أجل تقييم أثر المشاريع الممولة لأغراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على حياة النساء والفتيات.

الوطني والدولي	د (ينبغي النظر في إدماج مؤشرات جديدة بشأن التوصيلية المجتمعية تسمح بتحليل تنمية المجتمعات التي يتم فيها إدخال التوصيلية المجتمعية.
الدولي	هـ (يمكن وضع ونشر كتاب بعنوان "دليل الممارسات الحسنة وقصص النجاح" استناداً إلى تجميع المساهمات من جميع أصحاب المصلحة في نسق موحد وجذاب. ويمكن إعادة إصدار هذا الدليل دورياً وتحويله إلى ممارسة دائمة لتقاسم الخبرات.
الوطني	و (ينبغي أن تشتمل جميع البلدان بنيتها التحتية الإحصائية وأن تكفل النفاذ إلى المعلومات الإحصائية نفاذاً حراً ومستقلاً وبنوعية جيدة. وينبغي أن تقدم مؤشرات إحصائية وتحليلية بشأن التطورات في الأبعاد الرئيسية لمجتمع المعلومات. كما ينبغي إعطاء الأولوية لوضع أنظمة من المؤشرات المتناسكة القابلة للمقارنة دولياً.
الوطني	ز (ينبغي أن تشجع الحكومات مواصلة الأبحاث بشأن أهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والآثار الكلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المقاييس الإجمالية خاصة مقاييس الإنتاجية. وينبغي إتاحة نتائج هذا البحث بحلول عام 2005.
الدولي	ح (ينبغي أن تعتمد القمة العالمية لمجتمع المعلومات خطوطاً توجيهية تساعد على صياغة مقاييس إحصائية متوافقة دولياً.
الوطني والدولي	ط (ينبغي أن تستند صياغة الاستراتيجيات الوطنية إلى التبادل الدولي لأفضل الممارسات وعلامات القياس واستعراضات النظراء. وينبغي إنشاء آلية لاستعراض النظراء بحلول عام 2005.

46. من العناصر الجوهرية في نجاح التنفيذ وجود التزام **تجاه تمويل** مختلف المبادرات المقترحة في هذه الخطة. وستتطلب ذلك وجود شراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص وتكامل مصادر التمويل القائمة والجديدة وآليات التنفيذ:

المستوى	الإجراءات
الدولي	أ (يُقترح القيام، بحلول عام 2005 على أقصى تقدير، بتنظيم مائدة مستديرة للمتبرعين بغرض تعبئة الموارد المالية اللازمة.
الدولي	ب (يُدعى المجتمع الدولي إلى الاستجابة على نحو ملائم من خلال التعاون التقني والمالي على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي للأولوية النسبية التي تعطيها أقل البلدان نمواً لتنمية بنيتها التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
الوطني والإقليمي والدولي	ج (ينبغي تشجيع القطاع الخاص على تقديم سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشروط تفضيلية لفئات معينة من المستعملين، وخاصة المنظمات التي لا تستهدف الربح والمنخرطة مباشرة في تخفيف الفقر.
الوطني والإقليمي والدولي	د (ينبغي تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تماماً في استراتيجيات المساعدة الإنمائية الرسمية من خلال زيادة فعالية تقاسم المعلومات والتنسيق بين المتبرعين ومن خلال تحليل وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة من الخبرة في برامج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.
الوطني والإقليمي والدولي	هـ (في توافق آراء مونترري، الذي اعتمده المؤتمر الدولي للتمويل لأغراض التنمية، ورد الإقرار بأن الموارد اللازمة للتنمية يجب أن تتولد من مصادر محلية ودولية على السواء. ويجري تشجيع البلدان النامية على إنشاء الظروف المحلية التي تؤدي إلى توليد الموارد المحلية وجذب الموارد الدولية واستعمالها بفاعلية في أغراض التنمية. وبالنسبة للبلدان المتقدمة، يجري تشجيعها على تقديم الموارد الإضافية التي أعلنتها في المؤتمر والعمل لإنشاء بيئة دولية أكثر تشجيعاً للتنمية.
الوطني والإقليمي والدولي	و (ينبغي تخفيف عبء الديون الذي لا يمكن تحمله من خلال تخفيف الديون بل وإغائها حسب الاقتضاء.
الوطني والدولي	ز (ينبغي للبلدان المتقدمة أن تبذل جهوداً ملموسة للوفاء بمهدف تقدم 0,7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية وهدف تخصيص 0,15-0,20 في المائة لأقل البلدان نمواً، إذا لم تكن قد فعلت ذلك.
الوطني والإقليمي	ح (ينبغي إنشاء آلية في البلدان النامية لتمويل النفاذ الشامل (من قبيل صندوق للنفاذ الشامل) من أجل تضييق الفجوة الرقمية وخاصة في المناطق الريفية.
الوطني والإقليمي والدولي	ي (ينبغي تقديم الدعم المالي لإعداد استراتيجيات إلكترونية ومشاريع إنمائية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

47. من المهم تيسير النفاذ و**كفالة امتلاك المعارف والتكنولوجيا** في البلدان المتقدمة والنامية على السواء بدون تمييز وبشروط تساهلية وتفضيلية ومشجعة للبلدان النامية بناء على اتفاق متبادل مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية بهدف تعزيز الطاقات والقدرات التكنولوجية للبلدان النامية وتحسين إنتاجيتها وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

أ (يتطلب نجاح التقارب التكنولوجي تعيين وتعزيز التكنولوجيات والحلول التكنولوجية المحلية القائمة بوصفها عناصر متأصلة في الطاقة التكنولوجية للبلدان النامية.

ب (ينبغي لبرامج الأبحاث أن تدعم وتشجع تصميم وتطوير وتكييف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدواتها وتطبيقاتها التي تستجيب لاحتياجات الفقراء بما فيهم المرأة.

ج) تشجيع امتلاك التكنولوجيا والاستثمار فيها، بما في ذلك رأس المال المخاطر به، لإنشاء تسهيلات وطنية وإقليمية لإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقيام بأعمال البحث والتطوير ومخططات الحاضنات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

هاء) نحو المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (تونس)

48. يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات ملموسة والدخول في التزامات عالمية من أجل الاستفادة من الوضع غير المسبوق الناجم عن مجتمع المعلومات والذي ينطوي على مكاسب مؤكدة لا خسارة فيها في أي حال. ويمكن أن تشمل الإجراءات التي يتعين الاضطلاع بها أثناء المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس ما يلي:

الإجراءات	المستوى
أ) صياغة ميثاق للتضامن الرقمي لمجتمع المعلومات (2005).	الدولي
ب) إنشاء صندوق للتضامن الرقمي. يُدعى المجتمع الدولي إلى توفير التعاون التقني والمالي على الصعيدين المتعدد الأطراف والشائقي، وخاصة من أجل إعطاء الفرصة للبلدان الأقل نمواً لإنشاء بنيتها الخاصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (2005).	الدولي
ج) وضع وثيقة إطارية لمقاييس وتحليل مجتمع المعلومات لعرضها في تونس 2005.	الدولي
د) قياس التقدم في تنفيذ خطة العمل منذ المرحلة الأولى (2005).	الوطني والإقليمي والدولي
هـ) صياغة خطط عمل إقليمية (2005).	الإقليمي
و) النظر في إمكانية القيام في الأجل الطويل بصياغة اتفاقية دولية بشأن أمن شبكة المعلومات والاتصالات.	الدولي

[